الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالب:

– أمين حلقوم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أحمد رواجعية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكامل جويبة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا
نورالدين مقدر	أستاذ مساعد – أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 1436 –1437هـ / 2015 –2016م

الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالب:

– أمين حلقوم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أحمد رواجعية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكامل جويبة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا
نورالدين مقدر	أستاذ مساعد – أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 1436 –1437هـ / 2015 –2016م

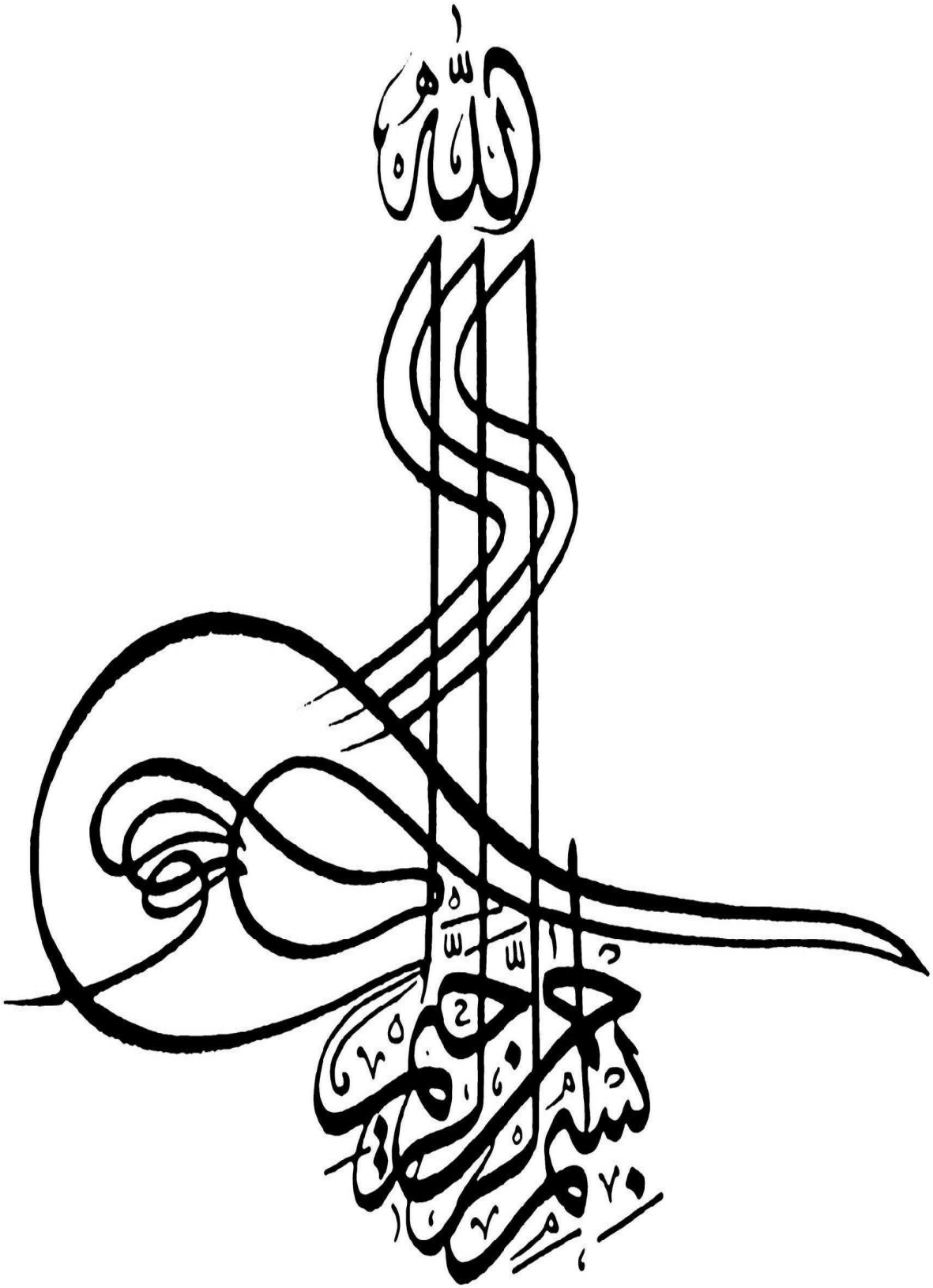
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع
إلى أبي وأمي الكريمين، وإلى
إخوتي وأخواتي،
والى كل أصدقاء الدرب
وزملاء الدراسة،
والى كل من ساعدني وشجعني من
قريب
أو من بعيد لاستكمال هذا المشوار.

شكر و تقدير

الحمد لله ملئ السماوات والأرض وما بينهما

الحمد لله و الشكر لله عز وجل الذي من علي بنعمة العلم ووفقني و أمدني القوة و الإرادة لإتمام هذا العمل.

و اخص بالشكر أستاذي ومشرفي الدكتور عبد الكامل جويبة

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه .

كما ولا أنسى الشكر الكبير لكل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني

على مستوى قسم التاريخ بجامعة المسيلة

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد المساعدة

من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأخيرا اشكر الأساتذة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل.

المقدمة

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل جوانب الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية ، فمستقبل العلاقات بين الدول يخضع وبشكل كبير لمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة تقع في مقدمتها العلاقات القائمة بين الدول الاوربية ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و التي تمثل معظمها دول عربية.

و تعود الجذور التاريخية للعلاقات الأوروبية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط إلى فترة زمنية قديمة ،نتيجة للتقارب الجغرافي ، وضرورة التبادل التجاري ، وحتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة ، وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات ، و تدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية ،التي استنزفت من خلالها ثروات هذه الدول، واستعملت اسواقها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها ،وبالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

فالاهتمام الأوروبي بالمنطقة الجنوبية للمتوسط وبالأخص منطقة شمال إفريقيا لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ،ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح ،لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم لتوسطها القارات الثلاث (أوروبا،إفريقيا و آسيا)، وكونها مهدا لأعرق الحضارات.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع العلاقات الاقتصادية الاورومتوسطية موضوعا واسعا و شاملا يحتاج الى الكثير من التدقيق و هذا في مختلف جوانبه ، و هذا ما يدفع باي باحث الى الاهتمام به خاصة في ظل الأهمية التي يكتسيها وفي هذه المرحلة البحثية سيتم التطرق الى الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع.

أسباب موضوعية: يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني أو الدولي، كذلك من خلال الاطلاع الجيد على حقائق العلاقات الاقتصادية بين ضفتي المتوسط وانعكاساتها على دول المغرب العربي، وأيضا لمحاولة إلقاء الضوء على حجم المبادلات التجارية.

أسباب ذاتية: لقد تم اختيار الموضوع أساسا نتيجة ميولات شخصية بالدرجة الأولى إضافة الى ان الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ليست متوفرة بشكل كبير على غرار دراسات أخرى خاصة وان الموضوع يكتسي أهمية بالغة.

الإشكالية الرئيسية:

ان المقولة الرئيسية التي تسعى من خلالها الدراسة تنطلق من فكرة وجود متغيرات دولية وإقليمية بعد سلسلة التصدعات المتتالية في بنية وهيكل و تركيبة العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تطرح مجموعة من الأسئلة البحثية يمكن بلورتها في إشكالية البحث التالية:

ما طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط في ظل عدم التكافؤ بين شماله وجنوبه؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة تساؤلات فرعية :

- ما هي الأهمية الجيواستراتيجية لطرفي هذه العلاقة؟
- كيف كان مسار التعاون الأورو متوسطي؟
- ما هو واقع الشراكة الاقتصادية الاورومغاربية؟

حدود الدراسة:

سوف نتطرق في هذا الموضوع للعلاقات الاقتصادية الأوربية المتوسطية و هذا وفق إطار زماني تم تحديده منذ انطلاق مسار برشلونة 1995 تاريخ الانطلاق الفعلي للشراكة الاورومتوسطية إلى غاية أخر مشروع أورو متوسطي سنة 2008،و ان كنا أحيانا قد عدنا الى ما قبل الفترة الزمنية فقط لتتبع مسار تطور العلاقات ، اما بالنسبة للاطار المكاني لموضوع الدراسة فهو الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط.

مناهج البحث: ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي : من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوربية المتوسطية في استعراض علاقات التعاون المتوسطي.

-المنهج الوصفي التحليلي : من خلال هذا المنهج تطرقنا لدراسة وثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات ما بين الاتحاد الأوربي و دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

-المنهج الإحصائي : من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية.

الصعوبات: من أكبر الصعوبات التي واجهتني في هذا العمل هي قلة المراجع وخاصة باللغة العربية، والتي تمت السيطرة عليها من خلال التعامل مع الانترنت والاعتماد على المقالات والمنشورات والدوريات والملتقيات.

أهم المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من المراجع من كتب ومقالات ومواقع الكترونية وندوات ومحاضرات نذكر أهمها:

كتاب من تأليف الدكتور بشارة لخضر و الذي يحمل عنوان (أوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995-2008) حيث تناول هذا المرجع وبشكل جيد مختلف محاور الشراكة الاورومتوسطية و في حقب زمنية متنوعة، كما تم الاعتماد على كتاب من تأليف علي الحاج و الذي يتناول سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، إضافة إلى كتاب من تأليف مصطفى بخوش و الذي يحمل عنوان (حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة)، وقد تتناول موضوع العلاقات المتوسطية بشكل جيد ،كما اعتمدنا كتاب من تأليف فتح الله ولعلو و الذي هو تحت عنوان (المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية) و الذي يهتم بشكل اكبر على الجانب الاقتصادي في الشراكة الأورو مغاربية.

خطة البحث:

اعتمدنا في البحث على خطة من ثلاثة فصول ، كل واحد منها مقسم إلى ثلاث مباحث.

يتناول الفصل الأول دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأوربية المتوسطية، من خلاله تطرقنا للأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط و تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي ،و محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المتوسطية، أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة مسار التعاون الأوربي المتوسطي ،حاولنا من خلاله التطرق لاتفاقيات التعاون الاورومتوسطية والبعد الاقتصادي لها ، ثم انتقلنا إلى قيود و تحديات اتفاقية الشراكة، أما الفصل الثالث و الأخير فخصص لدراسة واقع الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي أنموذجا ، و ذلك من خلال التطرق إلى دراسة تطور العلاقات التجارية، و مجالات التعاون الاقتصادي و المالي ،ثم انتقلنا بعدها لذكر انعكاسات اتفاقية الشراكة على اقتصاد الدول المغاربية.

الفصل الأول

دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأوربية المتوسطية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي

المبحث الثالث: محاولات التكامل الاقتصادي بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط

شهد العالم في السنوات الأخيرة للقرن العشرين تبدلا في التحالفات ، من التحالفات السياسية إلى التحالفات الاقتصادية،حيث انكب الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي على تكوين التكتلات الاقتصادية و التجارية،بينما احتل تكوين التكتلات السياسية و العسكرية مرتبة متأخرة من اهتمامات هؤلاء الساسة،فالاتحاد الأوربي و اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ، والاتحاد الاقتصادي لدول أسيا و المحيط الهادي و الاتحاد المغاربي ، ما هي إلا أمثلة لتلك التحالفات الاقتصادية الجديدة،كما إن اتساع ظاهرة العولمة و الإقليمية اللتين أصبحتا من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي ، أدى إلى اتساع ظاهرة التجمعات الإقليمية و الاقتصادية التي باتت تشكل مقوما من مقومات النظام الدولي[1].

في إطار هذه التحالفات الاقتصادية، تشكل المنطقة العربية المتوسطية أهمية كبرى في رسم السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي، كونها المنطقة الأكثر تدويلا على الصعيد السياسي و الاقتصادي و الأمني، خاصة أن الأحداث التي نتجت من حرب الخليج الثانية أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي للبلدان العربية، بسبب ما تكبدته من خسائر قدرت بحوالي 438 دولار أمريكي[2] .

الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوربي إلى وضع مشاريع ومبادرات من اجل دفع التعاون مع الدول المتوسطية، إلا أن أفضل هذه المبادرات على الإطلاق وأكثرها تقدما هو مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية الذي تم الاتفاق عليه في برشلونة عام 1995م[3].

---

[1]– علي، الحاج: سياسات **دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان:2005، ص، ص: 199،198.

[2]– سمير،أمين ، فيصل، ياشير :**البحر المتوسط في العالم المعاصر دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي و تركيا و جنوب أوربا)** ،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان:1988،ص:13

[3]– Bernard , Ravenal : **Méditerranée le Nord contre le Sud**, éditions l'Harmattan, Paris : 1996, p:180.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة و كان من نتائج هذا التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم و الحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات نزاعية تارة، و علاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى، كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي[1] فحسب و إنما على المستويين الاقتصادي و الحضاري *كذلك*، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الكبرى في العالم[2].

أولا: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط2,510,000 كم²، وهو من الناحية الجغرافية بحيرة حقيقية تربط ولا تفصل ويبلغ الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية حوالي 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا[3]، وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصل بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق *باب* المندب بالمحيط[4].

---

[1]– **الجيوسياسية:** كعلم يركز على الظواهر الجغرافية بمختلف مظاهرها الطبيعية والسكانية والاقتصادية في تفسير السياسة الداخلية والخارجية، وجوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيبة الجغرافية، أنظر محمد، رياض: **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة:2014، ص: 15.

[2]– محمد، رفعت: **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، مصر: 1959، ص:19.

[3]– أحمد، كاتب: **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر:2001، ص:13.

[4]– محمد سليم، صمارة : **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو–متوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر : 2002، ص :139 .

ثانيا: الخصائص الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط

تكتسي منطقة البحر المتوسط أهميتها الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا وهاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية، فهي تنشط وتسهل عمليات التصدير والاستيراد وتصريف البضائع، وقد اكتسى البحر المتوسط هذه الأهمية في التجارة الدولية منذ الأزمنة القديمة[1].

و يعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر و الأسهل للنقل و التنقل بين الشرق و الغرب، و هو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا، والدول المستوردة له غربا، إضافة إلى الحركية الكثيفة بين ضفتيه الشمالية و الجنوبية ، كما يعتبر أحد التجمعات الخمس في العالم من حيث كثافة تجمع السفن ،و يحتوي على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا، جنوة ، برشلونة و الجزائر، ومنطقة المتوسط ليست مخزونا للطاقة النفطية فحسب، بل تزخر بإمكانيات وموارد اقتصادية أخرى تعتبر مكسبا هاما لاقتصاديات هذه الدول الواقعة على ضفافه، فنجد مثلا كل من الجزائر والمغرب تصدر زيادة على الغاز والنفط، الفوسفات والحديد مما يجعلها تتحكم في ثلثي ثروات المنطقة[2].

إن البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية، بالنسبة لأطراف دولية عدة، فالدول المتوسطية عامة والمغاربية خاصة لا تغفل هذه الأهمية، لأن عملية تصدير النفط والغاز والمعادن وكذا استيرادها لاحتياجاتها الغذائية وأنشطتها الاقتصادية، واستيراد الأسلحة وصيد الأسماك، تمر كلها من البحر الأبيض المتوسط، وأما عن أوروبا فلا يمكن لاقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط العربي، الذي غالبا ما يأتيها عابرا قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر بحر المتوسط، فهي أكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة [3].

---

[1]– محمود، مرسي : **دراسات الجغرافيا السياسية**، دار المعرفة الجامعية، مصر : 1988، ص :453.

[2]– أمين ،البار: مكانة **المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، مكتبة الوفاء القانونية،مصر :2014، ص: 49.

[3]– أبو العلاء، الزوى : **السلم والأمن في البحر المتوسط** ، د ن، لبنان :1989 ، ص : 9.

المبحث الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي

لقد شهد العالم قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال، ولعل أبرزها تكوين الاتحاد الأوروبي[1].

لقد تم بناء أوروبا و تصنيعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين و شهدت مرحلة التنوير والتطوير بعد مرحلة تأخر و انحطاط[2]، و في ظل هذا المناخ ظهرت الحاجة الملحة لمبادرة أوروبية لبعث الروح من جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة ، حيث خرجت بفكرة توحيد السيطرة على إنتاج الفحم و الحديد في أوروبا اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينيات ،و نتيجة لهذه المبادرة وقعت كل من بلجيكا، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا، هولندا و لوكسمبورغ في 18 أبريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب،وفي 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون و التكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، كما استشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة[3].

مر النظام الأوروبي بمراحل تطور مهمة عبر نصف القرن الأخير من القرن العشرين حيث كانت بدايته بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لينتقل إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة، التي نصت معاهدة روما على أحكامها، ثم تشكيل اتحاد جمركي، تليه إجراءات وسياسات مشتركة لتحرير عناصر الإنتاج، وخلق الظروف لازدهار الصناعة الأوروبية.

---

[1]– عمر، بن فيحان المرزوقي : **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد** الإسلامي ، مكتبة الرشد، السعودية : 2006، ص : 290.

[2]– سعد، توفيق حقي : **علاقات العرب الدولية** ، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن : 2003 ، ص : 155.

[3]– محمد، مصطفى، كامل، فؤاد نهرا: **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: 2001، ص: 112.

في 09 ماي 1950 دعا" **روبرت شومان** "وزير الخارجية الفرنسي إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، كانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا وفرنسا في هذه الجماعة ولكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية[1].

تم اعتبار معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية[2].

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين، ويتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية[3].

أما عن مبادئ الاتحاد فتتلخص فيما يلي:

1- تعاون بين الدول الأعضاء وهي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.

2-احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

3-احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

---

[1]- صدام ،مرير الجميلي: **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، دار المنهل اللبناني، لبنان:2009 ، ص:70 .

[2]- جمال، عمورة : **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو –متوسطية**،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر : 2006 ، ص:352 .

[3]- Beatrice, Majza : **les communautés et l'union européennes face aux défis de l'élargissement** , publication des actes du colloque de Besançon,17et18 octobre 2002, p:02.

4-تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي[1].

ورغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فإنها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، حيث ومع التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992دخل النظام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي والذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء[2].

المبحث الثالث: محاولات التكامل الاقتصادي بين دول الضفة الجنوبية المتوسطية

لقد تعددت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، حيث كانت أبرز هذه التحولات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتحاد المغرب العربي واتفاقية أغادير التي تضم أربع دول عربية متوسطية في محاولة لإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها.

لقد تأثر العمل الاقتصادي العربي المشترك في مراحله الأولى بعد إنشاء الجامعة العربية عام 1945 ، بالرؤية الوحدوية التي سادت الساحة العربية خلال حقبة الخمسينات والستينات، إذ أخذ العمل المشترك المنهج التجاري للتكامل الاقتصادي كتعبير عن الرغبات السياسية آنذاك[3]، أما في السبعينات والثمانينات فقد أثرت نتائج الطفرة النفطية على العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذ طغى أسلوب إقامة المشاريع العربية المشتركة (ذات التمويل الحكومي بالغالب) وعمل المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية الوطنية والإقليمية عليه، وفي التسعينات انعكست نتائج النظام التجاري العالمي وعلاقة الدول العربية به وبأطرافه على العمل العربي المشترك فكان الإعلان على إقامة منطقة تجارة حرة عربية

---

[1]- جمال ،عبد الناصر مانع: **التنظيم الدولي (النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة)** ،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر:2006، ص:331.

[2]- حسين، بومدين: **مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأورو متوسطية**، رسالة ماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان :2003 ،ص:14.

[3]- سعود، البريكان علي بلبل: **التكامل الاقتصادي العربي التحديات والأفاق**، الندوة العلمية الدولية في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، الإمارات: 23-24 فيفري 2005، ص :14.

تتويجا لمخاض العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية وانسجاما مع مسار علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية وبدولها ومجموعاتها الرئيسية[1].

أولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تاريخيا كانت البداية شهر سبتمبر 1995 عندما أصدر (المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي) قراءة بإعداد إقامة "منطقة تجارة حرة عربية" تتدفق ضمنها السلع العربية المنشأ بين الدول الأعضاء دون تمييز تجاري[2].

لكن الاعتماد الرسمي للمشروع كان سنة 1997،وقد تم الاتفاق على التحرير الكامل للتجارة البينية عبر جدول زمني ،يمتد من جانفي 1989 إلى 2008، بتقليص تدريجي للحواجز الجمركية والرسوم و الضرائب بنسبة 10% كل سنة ،وقد تم التحرير الكامل للتجارة عام 2005، أي قبل 3 سنوات مما تم الاتفاق عليه ،وقد انضمت جميع الدول العربية إلى الاتفاقية (عدا موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر) ويبلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية (صادرات و واردات) للدول الأعضاء بالاتفاقية عام 2008 حوالي 1.7 تريليون دولار ،تشكل 99 بالمائة من التجارة الخارجية العربية، ويبلغ إجمالي تجارتها البينية حوالي 164بليون دولار[3].

ثانيا: اتحاد دول المغرب العربي

تأسس اتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا عقب توقيع اتفاقية مراكش في 17 فيفري1998 ، فعلى الصعيد الاقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية، الجمركية ولجنة الاقتصاد، وقد أسند لها القيام

---

[1]– فاطمة ،تواتي بن علي: مقال:(مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية)، **مجلة الباحث**، العدد 06 ، 2008، ص :185.

[2]– ماجد، عبد الله المنيف: **منطقة التجارة العربية الكبرى و مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك**،ملتقى التكامل الإنتاجي و زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر :21–23نوفمبر 2010 ص:3.

[3]–أسامة ،المجدوب: **العولمة و الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ،الدار المصرية اللبنانية، مصر:2000، ص: 139.

بالدراسات الاقتصادية للجنة العليا لوضع مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء موضع التنفيذ[1].

لقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 ، الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وقد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية وهي:

1/**منطقة للتبادل الحر** :وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد[2].

2/**اتحاد جمركي** :وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء،

3/**سوق مغاربية مشتركة** :وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد.

4/**الاندماج الاقتصادي المغاربي** :وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

لكن بالرغم من تواجد مقومات التجانس بين بلدان المغرب العربي إلا انه يواجه صعوبات كبيرة في تحقيق تكامله ومن أبرز هذه العراقيل نذكر:

أ/**الخلافات الجزائرية المغربية**:تعد مسالة الحدود إحدى العقبات الأساسية التي تعترض المسار الوحدوي لبلدان المغرب العربي، وجوهر المشكلة أن المغرب يطالب بحدوده التي كانت قبل مجيء الاستعمار، في الوقت الذي تتمسك الجزائر بالحدود الموروثة عنه،وقد

---

[1]– محمد، الشكري: **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر: 7–8 نوفمبر 2007، ص: 2.

[2]– نفسه: ص:3.

[3]– محمد، علي داهش: **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، مركز الكتاب الأكاديمي، العراق: 2012، ص،ص: 83،84.

وقعت مناوشات بين البلدين أعقبها عقد عدة اتفاقيات تم من خلالها اعتراف المغرب بالسيادة الجزائرية على مناطق تندوف مقابل الاستغلال المشترك لمناجم المنطقة، إلا أن صعود جبهة البوليساريو وخروج اسبانيا من الصحراء الغربية، قد فرضا واقعا جديدا استحال معه تطبيق الاتفاقات المبرمة، رغم أن الجزائر قد أبدت في أوت2002 استعدادها لرفع مشكلة ترسيم الحدود إلى الأمم المتحدة[1].

ب/مسألة الصحراء الغربية:الظاهر أن قضية الصحراء الغربية هي الحجر الأساس في عقبات التي تحول دون التكامل المغاربي، حيث رفضت الجزائر اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 التي تنازلت اسبانيا بموجبها عن الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا، وظلت على موقفها تنادي بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 والقاضي بالقضاء على كافة أشكال الاستعمار، كما قطعت العلاقات الجزائرية المغربية فيما بين 1976-1988 بسبب هذه المسالة، والموقف الجزائري اليوم هو أن الخلافات الجزائرية المغربية يمر حتما عن طريق تسوية مسالة الصحراء[2].

ج/عدم الانسجام السياسي والإيديولوجي بين قادة الدول المغاربية: وهي نتيجة منطقية لتنوع أشكال النظم السياسية بين الملكية والجمهورية والجماهيرية، وكذا بفعل اختلاف التجارب التاريخية بين هذه الدول[3].

د/ ضعف الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي: حيث لا تتعدى المبادلات التجارية بين دوله نسبة04%، وفي المقابل تبلغ نسبة مبادلاته مع دول الاتحاد الأوروبي 60 %، في

---

[1]- توفيق، حكيمي : **محاضرات في ملتقى العلاقات الاوورومغاربية**، كلية العلوم السياسية ،جامعة عنابة :2010،ص: 8.

[2]- صبيحة، بخوش :**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن:2010،ص، ص: 378-384.

[3]- عابد، شريط: مقال: (الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد والعشرين) ،**مجلة بحوث اقتصادية عربية** ،العدد 39، الجزائر : 2007 ،ص: 42.

حين يزيد حجم التبادل التاريخي البيني داخل الاتحاد الأوروبي عن 60 %من مبادلاتها التجارية.

هـ/ تأثيرات أزمة (لوكيربي): شكلت أزمة لوكيربي بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، قضية عرقلت نمو العلاقات بين الاتحاد المغاربي ودول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا المتوسطية، وهي العلاقات التي كان الاتحاد المغاربي يعطيها أهمية كبرى في دفع مسيرة التنمية داخل دول المغرب العربي .ومن ناحية أخرى جعلت هذه المشكلة ليبيا تفقد حماسها للتعاون مع باقي دول الاتحاد[1].

ثالثا: اتفاقية أغادير

تم التوقيع على اتفاقية أغادير بالمغرب في 25 فيفري2004 ، من طرف أربع دول عربية من جنوب المتوسط هي :المغرب، مصر، الأردن، تونس لإنشاء منطقة تجارة حرة، حيث دخلت حيز التنفيذ الفعلي في 27 مارس2007 ، كما أن الانضمام إلى الاتفاقية مفتوح لكل الدول العربية وخاصة المتوسطية منها لتفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2].

[1]– بخوش : **المرجع السابق** ،ص: 374.

[2]– إبراهيم، بوجلخة : دراسة **تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية** ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة بسكرة :2013 ، ص: 100.

الفصل الثاني

مسار التعاون الأوربي المتوسطي

المبحث الأول: اتفاقيات التعاون الاورومتوسطية

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية

المبحث الثالث: قيود وتحديات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية

لقد أدركت الدول الأوروبية أن بوسعها ملء الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفيتي لتأكيد كيانها الأوروبي المستقل الذي خسرته بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك سارعت في إقامة حلف سياسي واقتصادي لها مع دول ساحل حوض البحر المتوسط الجنوبي ،من خلال عقد العديد من اتفاقيات الشراكة و التعاون مع هذه الدول ، وقد كان الجانب الاقتصادي الأوفر حظا ضمن هذه الاتفاقيات.

المبحث الأول: اتفاقيات التعاون الاورومتوسطية

لقد ارتبطت دول جنوب المتوسط بدول الاتحاد الأوروبي تاريخيا بعلاقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثيقة .

أولا :اتفاقيات التعاون قبل 1995م

يمكننا تقسيمها إلى فترتين رئيسيتين قبل إطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية[1] عام 1995[2]كما يلي:

1/ منذ عام 1957 إلى أواخر الثمانينات:

وذلك منذ التوقيع على معاهدة روما المنشأة للمجموعة الأوروبية إلى نهاية الحرب الباردة سنة1989 ،إذ تعود المحاولات الأولى لإقامة علاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط إلى أوائل الستينات، إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات المشاركة الخاصة بالتجارة مع كافة البلدان في المنطقة باستثناء الجزائر، وقد تركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية وكانت محددة المدة ولم تشتمل أهدافا إقليمية محددة[3].

[1]–لقد تم إطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إثر إعلان مؤتمر برشلونة عام 1995 و يعتبر هذا المشروع الإعلان عن السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي.

[2]–حسن، نافعة :**الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان: 2004، ص: 492.

[3]– نفسه،ص:492.

وقد تم التوقيع خلال الفترة ما بين 1975-1977 على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة، سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان جنوب المتوسط بدون رسوم جمركية إلى الإتحاد الأوروبي ،وكان على هذه البلدان أن تقوم بصفة تدريجية بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الإتحاد الأوروبي ، كما تكفلت الاتفاقيات بتقديم المساعدة المالية خلال الفترة 1979-1991 ، وقد تعهد الإتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي بتمويل هذه المساعدات[1].

لقد سعت الجماعة الأوروبية بهذه السياسة المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري، وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول ،والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، وركزت على 6 دول عربية هي تونس والمغرب وقعت اتفاقياتها في أفريل1976 ، ومصر والأردن و سوريا وقعت اتفاقياتها في جانفي1977 ، ولبنان في ماي 1977[2].

2/ مرحلة ما بعد الحرب الباردة (1989-1992)

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، وعرفت هذه السياسة الجديدة" بالسياسة المتوسطية المتجددة وذلك تحت تأثير عدة عوامل تمثلت في:

أ/التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي و الانتقال من السوق الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي، مكن أوروبا من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

[1]- مريم، زكري :**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية-المغاربية** ،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية ،جامعة تلمسان: 2011 ،ص: 40.

[2]- بشارة ،خضر :**أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008م** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان : 2010 ،ص: 66.

ب/ تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية ،فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية المتوسطية[1].

وجاءت معاهدة "ماستريخت" لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة.

وفي جويلية 1992 بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، حيث أشارت قمة لشبونة إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي، ومن ثمة وفي سنة 1995 جاء مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الذي تم إقراره في المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة 27 و 28 نوفمبر 1995 كإعلان سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط في حلتها الجديدة[2].

وقد قدم الاتحاد الأوربي العديد من الامتيازات و التسهيلات في إطار اتفاقية التجارة و قد تمثلت في:

-الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية[3] على وارداته من المنتجات الصناعية بحيث تخفيض الرسوم بنسبة 80 ٪ عند انطلاق العمل بالاتفاقية ثم تزول كلية بعد السنة الأولى.

[1]-عمورة : المرجع السابق، ص:171.

[2]- خضر: المرجع السابق ، ص:67.

[3]-**الرسوم الجمركية** :وهي ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى. وتستخدم عدة دول التعريفة الجمركية لحماية صناعتها من المنافسة الأجنبية.

-تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة، وفي مقابل هذه الامتيازات التزمت الدول المتوسطية بمنح المجموعة الأوروبية معاملة الدولة الأولى بالرعاية[1].

ثانيا: مؤتمر برشلونة1995م :صيغة جديدة للعلاقات الاورومتوسطية

لقد ضم مؤتمر برشلونة لعام *1995* جميع الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوربي مع *12* دولة من شرق وجنوب المتوسط، كان من بينها ثماني دول عربية هي :مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر والمغرب ، أما الدول الأربع الأخرى غير العربية فكانت تركيا، إسرائيل قبرص، و مالطا ورفض الاتحاد الأوربي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة بسبب أزمة لوكربي[2] وقد تم فيما بعد توجيه دعوة لها بصفة مراقب بعد أن تم تعليق العقوبات التي كانت عليها[3].

وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوربي، لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، خصوصا الدول المغاربية ،وفي هذا الإطار حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي :البعد السياسي و الأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية

إن تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطة، ووسيلة فعالة لمكافحة إختلالات التوازن وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر المتوسط، والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى

---

[1]- يوسف، سعداوي: **آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية**، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، جامعة سطيف :8،9 ماي2004 ، ص:8.

[2]- هشام، صاغور: **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط** ،مكتبة الوفاء القانونية، مصر:2010،ص:255.

[3]- Bichara, Khader : **le partenariat euro- méditerranée après la conférence de Barcelone**, l'harmattan ,paris : 1997,p :21.

مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية. فالفوارق سجلت نسبا عالية على مستوى كل المجالات الاقتصادية، ولا يمكن إحداث شراكة اقتصادية إن لم يتم التقليل من نسب هذه الفوارق[1].

لهذا تهدف المشاركة في مجال الاقتصاد والمال إلى تعزيز التعاون بغرض تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء المتوسطيين، ويقوم التعاون في هذا المجال على ثلاث دعائم أساسية هي: إنشاء منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010، وتعاون اقتصادي، وتعاون مالي[2].

أولا: إنشاء منطقة للتجارة الحرة

تحدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة للتجارة الحرة بمقتضى اتفاقيات الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية، ويكون بصفة تدريجية، ففي المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع كل دول متوسطية على حدى، خلال فترة زمنية أقصاها اثنا عشر سنة ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، وفي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية، بينما المنتجات الزراعية يتم تحريرها تدريجيا، وتهتم المرحلة الثانية بالنسبة للدول المتوسطية الدخول في حوار شامل بينها، بهدف تطوير تجارتها البينية[3].

[1]– جعفر، عدالة: مقال:(تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي) ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19، جامعة سطيف: 2014، ص: 3.

[2]– هشام، بوعلي : **الشراكة الأورو متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة تلمسان : 2008 ، ص: 17.

[3]– حكيمي : **المرجع السابق** ،ص: 25.

ثانيا: التعاون الاقتصادي

وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية متواصلة ومتوازنة، واستمرار الحوار بين الطرفين حول مشكلة الديون ، ويهدف هذا التعاون إلى تسريع معدلات التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وتقليص فجوة التنمية بين المنطقتين ، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، وإتباع سياسات مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، وتحديث للهياكل الاقتصادية، وإقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا، وقد حددت مجالات عدة للعمل بهذا الشأن والوصول إلى الأهداف المتوخاة[1]، نذكر منها:

– تشجيع رجال الأعمال من الدخول في اتفاقيات مع بعضهم البعض، والعمل على خلق بيئة إدارية مشجعة لهذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

– التأكيد على التعاون الإقليمي ، بهدف تنمية التجارة بين الطرفين الشركاء، وبالتالي المساهمة الجادة في تطوير بناء منطقة التجارة الحرة[2].

– الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية المتوسطية، وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على إيجاد الإطار المناسب لتسيير استثمارات شركات الطاقة و نشاطاتها.

[1]– محمد، لحسن علاوي: مقال: (اتفاقيات الشراكة الأورو عربية)،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد 16 ،جامعة غرداية: 2012 ،ص: 142.

[2]– مصطفى، بخوش: **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر : 2006، ص: 96.

– التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

– التعاون في تحسين البنية الأساسية، والنهوض بشبكات الطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع برنامجا وفقا للأولويات في هذا الشأن[1].

ثالثا: التعاون المالي

إن أهمية التعاون المالي تكمن في أنه المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات المشاركة، ولهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الكبير، وإيجاد الآليات الناجحة في تعاون مالي يخدم الأطراف المشاركة، ويعود بالفائدة على الجانبين ، إن كل ما حدد من تعاون اقتصادي، وحتى السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه ما لم يرافق بمعونات مالية تقدمها دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية في إطار اتفاقيات الشراكة[2].

لقد وضع الاتحاد الأوروبي تحت تصرف الدول المتوسطية في إطار التعاون المالي للفترة 1995–1999 ما قيمته 4685 مليون إيكو[3] هبة لها، زيادة على المبالغ المقدمة في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار، وقد وصل المبلغ الكلي سواء في شكل هبات أو شكل قروض إلى مليارين إيكو، والمساعدات المالية في إطار السياسة المتوسطية

[1]– بخوش: المرجع السابق، ص:143.

[2]– Fath Allah, oulalou : ***après Barcelone le Maghreb est nécessaire***, L'harmattan, paris : 1996,p :16.

[3]– الايكو:هو الوحدة المالية السابقة للجماعة الأوربية.

الجديدة، أو ما يسمى بالشراكة لا تكون ثابتة، والاستفادة الأكثر تكون للدولة التي حققت نجاحا أكبر في عملية تحولها الاقتصادي[1].

إن برنامج المساعدات يتجدد كل خمس سنوات، وكل برنامج يوجه لتمويل عمليات محددة، فالبرنامج الأول ميدا I(I MEDA) [2] خصص لتمويل أربع أنواع من العمليات هي: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14%، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص بنسبة 27%، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45% وأخيرا المشاريع الإقليمية بنسبة14%[3].

إن إعلان برشلونة يشير إلى أهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة في كل جوانبها، وضرورة زيادة المعونات المالية وزيادة القروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى معونات ثنائية من الدول الأوروبية، وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية، ويجري حوار حول السياسات الاقتصادية ووسائل تحقيق الفائدة المثلى للتعاون المالي من أجل ضمان سلامة الإدارة الاقتصادية[4].

---

[1]– نذير، بطاطاش :**التعاون الأوربي –الإفريقي بين الشراكة و التنمية الجزائر نموذجا**،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البويرة :2010 ،ص: 19.

[2]– **برنامج ميدا** : يعد الآلية الرئيسية للتعاون الاقتصادي و المالي للشراكة الأورو متوسطية حيث يسمح للإتحاد الأوربي نقل و إعطاء المساعدات المالية و التقنية لدول جنوب المتوسط، نقلا عن أنيس،محسن:برنامج ميدا للشراكة الاوربية المتوسطية،مجلة المستقبل،العدد1302،بيروت:2003،ص:11.

[3]– Stephane ,C.Calleya: **evaluating euro–Mediterranean relations**, Routledge, London and New York:2005,p85,86.

[4]– عبد الحميد، زعباط: مقال: (الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري) ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد1 ، جامعة الجزائر: 2004،ص: 54.

المبحث الثالث: قيود وتحديات اتفاقية الشراكة

لا تزال فكرة التعاون المتوسطي تحظى بالدراسات والبحث نظرا للغموض النسبي الذي يكتنف الفكرة من جهة، ولأنها ولدت مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية والإقليمية من جهة أخرى، فالتعدد في المبادرات المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي، والتحرك المتعدد على كل الاتجاهات والمستويات قد لا يعكس عمق الفكرة أو ثرائها بقدر ما يعكس غموضها[1].

فالاتفاقيات التي تم إبرامها ،أو الجاري التفاوض بشأنها ،بين الاتحاد الأوربي وبعض الدول العربية لا تطرح من جانب الاتحاد بالشكل والمضمون ذاتهما على كل دولة معنية على حدة ،لتحدد موقفها بالقبول أو بالرفض ، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الاتحاد الأوربي ككل من ناحية ،وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأوربي المتوسطي من ناحية أخرى، هذا مع عكس اختلافات واضحة المعالم والتضاريس،فالاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوربي من ناحية،وبين تونس والمغرب من ناحية أخرى ،ليست كمثلها المبرمة مع مصر أو سوريا ،فهذه الاختلافات تتعلق بعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر و المضمون و التوجهات والأهداف العامة ،إضافة إلى ارتباط الدول العربية بالاتحاد الأوربي كان موجودا قبل إبرام اتفاقيات الشراكة ولكن من خلال صيغة مختلفة تسمى اتفاقيات التعاون[2].

يأتي المشروع المتوسطي في الوقت الذي يمثل قمة الصعود للدول الأوروبية شمال المتوسطي في إطار مؤسسة عريقة و تكتل هام هو الإتحاد الأوروبي، و تمثل أدنى معدلات الهبوط للدول المتوسطية الجنوبية، ففي حين أمكن تحويل الحس الأوروبي إلى مشروع من

[1]– مركز الدراسات العربي الأوربي: **العلاقات العربية الأوربية :حاضرها ومستقبلها**، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس:1997، ص: 148.

[2]– نافعة : **المرجع السابق** ، ص: 504.

روما 1957 إلى ماستريخت 1992 ، أي من ست دول إلى خمسة عشرة دولة، و من سوق مشتركة إلى إتحاد أوروبي اقتصادي و نقدي متكامل، نجد الدول المتوسطية الجنوبية و خاصة العربية منها حس بلا مشروع يتحقق ، هذا التباين في تحقيق المشروع يساعد على فقدان التوازن المطلوب في علاقة الطرفين، بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما، و قد ظهر ذلك جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي المكون من 15 دولة و الطرف الثاني المكون من دولة واحدة، ولنا أن نتصور ثقل المفاوضات و قوتها[1].

إن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط ، و هو محاولة لاحتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف و الهجرة ، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها التي تستقبل فائض إنتاجها ، فدول الإتحاد الأوروبي الغنية و المتقدمة لم تبذل كل ما بذلت سعيا إلى حوار و مشاركة مع دول جنوب المتوسط حبا فيها ، أو عن رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها المتراكمة ، و لكنها تسعى لذلك الحوار و المشاركة إتقاءا لتصدير هذه الأزمات إليها، و هي ترى بأنه لم يبقى للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ما تصدره لأوروبا الشمالية سوى مشاكل التطرف و الإرهاب و الهجرة اللامشروعة ، لذلك بادر الإتحاد الأوروبي بطرح مشروعه البديل، والإستراتيجية النقيضة التي قوامها الظاهري المشاركة والتعاون، ومحتواها الحقيقي هو اتقاء شر الدول الجنوبية للمتوسط[2].

بالرغم من الدخول الاندفاعي لدول جنوب المتوسط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك مخاوف وشكوك وترقب بحذر لنتائج هذه الاتفاقيات الثنائية، وهي الآن تساورها الشكوك في أن استعمارا اقتصاديا أوروبيا محتملا في الطريق إليها تدفعه الحاجة إلى

[1]– لبنه، جديد: **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج**،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين،سوريا:2004،ص: 147.

[2]– وليد ، محمود عبد الناصر: مقال: (التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف) ،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 124، مصر:1996 ،ص :32.

الأسواق ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأنها لم تنس بعد استعمارها من طرف الدول الأوروبية عسكريا الذي لا تزال مخلفاته تعيق التنمية في الدول المتوسطية الجنوبية، ولكن في نفس الوقت تدرك الدول الجنوبية لحوض المتوسط ضرورة وحتمية الدخول في مثل هذه التكتلات لإيجاد موقع لها في عالم ميزته عولمة الاقتصاد وشموليته[1].

ومن جانب آخر، يرى الإتحاد الأوروبي ضرورة احتواء دول جنوب المتوسط، والتعامل معها بما يحقق اتقاء شرها، وتحقيق الاستفادة منهم إن أمكن، فهم في نظر الاتحاد الأوروبي لا يملكون سوى المشكلات من بطالة وهجرة للدول الأوروبية المتقدمة، ووضع اقتصادي متدهور، ونظم سياسية فردية، وتفشي الفساد وغياب الانضباط[2].

ويمكن حصر القيود و التحديات التي تواجهها الشراكة الاورومتوسطية في العناصر التالية:

1/**تحديات التعليم وفرص العمل:** التنمية الاقتصادية ومستوى التعليم مفهومان متسايران، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ولهذا يجب على الدول المتوسطية العناية بهذا القطاع، فالنظم التعليمية للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي، وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي، وبالرغم من التحسن النسبي في معدلات التمدرس،و خاصة في مراحل التعليم الأولى، إلا أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بحيث سجلت خلال عام 1997 في المغرب 56%، وفي الجزائر 38% على سبيل المثال، كذلك يبقى غياب سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة الدول المتوسطية تكوين كوادر علمية وتكنولوجية[3] .

[1]– بخوش: المرجع السابق ،ص:109.

[2]– إبراهيم، شريف: **أوربا دراسة إقليمية لدول أشباه الجزر الجنوبية**، ط3، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1990، ص: 13.

[3]– حكيمي: المرجع السابق ،ص: 16.

إن المفارقة للدول المتوسطية الجنوبية هو وجود توفر عمالة رخيصة، ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة والمعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة، وانطلاقا من أن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى دفع التنمية في المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط انسجاما مع رؤيته وتحقيقا لأهدافه ومصالحه، فالمطلوب منه المساهمة في برامج تأهيل العمالة تعليما وتدريبا عبر برامج تمويلية، وعلى دولة المتوسطية للضفة الجنوبية استغلال هذه الفرصة، والعمل على توجيه هذه البرامج في تأهيل اليد العاملة والرفع من قدراتها التقنية حتى تساير وتواكب التطور الحاصل على الضفة الشمالية[1].

2/ **التحدي السكاني:** يعد معدل نمو السكان للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية مرتفعا بالمقارنة مع متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان الأوروبية من الضفة الشمالية[2]، و لعله أكبر التحديات باعتبار هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع هائل في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لامتصاصها، مما سيؤدي إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما تتطلبه هذه الهجرة من توفير الخدمات التعليمية والصحية ومجالات العمل، وهذه قضية لها خطورتها وتحدياتها لدى صانعي السياسات التنموية للدول المتوسطية[3].

3/ **تحديات العلوم والتكنولوجيا:** وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، ويجعل هذه الأخيرة تواجه تحديا صعبا في هذا الميدان حيث

[1]– عابد، شريط: **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي–** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة الجزائر :2004،ص:115.

[2]– صندوق النقد العربي وآخرون: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996**، صندوق النقد العربي، أبوظبي :1996، ص :113.

[3]– سمير، أمين، وآخرون: **العلاقات الأوربية العربية قراءة عربية نقدية**، مركز البحوث العربية، مصر :2002،ص: 45.

تعاني مؤسساتها العلمية والتكنولوجية من ضعف شديد وغياب شبه تام على المستوى العالمي[1].

4/ **تحديات الزراعة والغذاء:** يشكل التحدي الزراعي أشد التحديات التي تواجه الاقتصاد النامي، الذي لا يزال عاجزا عن تلبية احتياجات المواطن الغذائية، ودول جنوب المتوسط مازال اقتصادها يتميز بأنه اقتصاد مستورد للغذاء بنسبة تتجاوز 50% من احتياجاته مما يستدعي الاهتمام أكثر بالمجال الزراعي و تطويره، و تشكل العقبات التكنولوجية أهم العقبات التي تواجه تطوير الزراعة للدول المتوسطية[2].

5/ **تحديات المعلومات:** لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية تجمع بلدان الضفتين الجنوبية والشمالية، لاستغلال كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير للدول المتوسطية، ويتوجب على الجانب الأوروبي المتقدم تقديم المساعدة المالية الكافية، وإحداث آليات التنسيق بين مؤسسات البحث في أوروبا ،وعلى الشريك المتوسطي أن يستفيد من هذه الشبكة، فالجدية في طرح مسألة الشراكة وتقليص فوارق التنمية يجعل الإتحاد الأوروبي مطالب بتطوير مؤسسات البحث للدول المتوسطية[3] .

[1]– أمين، وآخرون: المرجع السابق، ص:47.

[2]– مركز الدراسات العربي الأوربي: **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية** ،مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس:1994 ،ص: 426.

[3]– شريط : **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية حالة دول المغرب العربي**، المرجع السابق، ص:117.

الفصل الثالث

واقع الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية

– دول المغرب العربي أنموذجا –

المبحث الأول: تطور العلاقات التجارية

المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي و المالي

المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقيات الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية

لقد شكل مؤتمر برشلونة خطوة انطلاق مهمة لتحقيق شراكة أوروبية–متوسطية تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلالها لتعزيز سياساتها المتوسطية في المنطقة ،وقد بنيت هذه الشراكة في بعدها الاقتصادي على تعاون تجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وتعاون اقتصادي يسعى لإحداث منطقة ازدهار و نمو، و تعاون مالي يقوم على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شكل قروض و معونات بغرض إنجاح التعاون التجاري والاقتصادي[1].

المبحث الأول : تطور العلاقات التجارية

إن التعاون التجاري بين الاتحاد الأوربي وبلدان المغرب العربي مرهونة بانشاء منطقة للتجارة الحرة ، وهي في حد ذاتها ليست غاية ، وإنما هي وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي، فالتوقيع الثنائي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية على حدى لإنشاء منطقة تجارة حرة لغاية 2010 سيؤدي في النهاية إلى وجود منطقة تجارة حرة أكبر وأوسع تضم دول الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية من جهة أخرى، وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة [2]حيث تقرر بشأنها وتسهيل إقامتها ما يلي:

1/الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

2/ اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة، وشهادات التقييس العالمي.

---

[1]– عبد الرحمان، تومي : مقال: (لاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية)، **مجلة دراسات اقتصادية عربية** ، العدد10 ، بيروت:2008 ،ص:4.

[2]–أحمد، عبد الفتاح تغيان: **اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية الفرص والتحديات**، ورشة عمل تأثير اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية، الكويت:23، 24 جانفي 2001، ص:3.

3/ إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

4/ تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

5/ إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الإتحاد الأوروبي) إلى الدول المغاربية[1].

إن عملية تحرير التجارة تمر عبر العديد من المراحل:

أولا :حرية حركة السلع الصناعية: إن استفادة المؤسسات الصناعية الأوروبية من إنشاء منطقة التجارة الحرة يظهر من خلال توسيع سوق صادراتها جرا ء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية ، و تسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية ، هذا الانفتاح يشكل تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية، لذلك تضمنت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية إجراءات خاصة و كيفية التعامل مع السلع الصناعية عند استرادها أو تصديرها[2].

1/ الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي :يتم إعفاء الصادرات المغاربية لدول الاتحاد من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم ، و أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل، و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى، و ذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (باستثناء السلع النسيجية و الملابس).

[1]– فتح الله، لعلو: **المشروع المغاربي و الشراكة الاورومتوسطية**، دار توبقال للنشر ،المغرب :1997، ص:32.

[2]– زكري :المرجع السابق،ص: 73.

2/ صادرات الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية :تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية و التعريفة الجمركية عند دخولها لأسواق الدول المغاربية ، و لكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية[1]، و على أساس قوائم أساسية تحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية[2].

القائمة الأولى :و هي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها من طرف الدول المغاربية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مع كل بلد مغاربي.

القائمة الثانية :وهي تحتوي على الموارد الأولية الصناعية، ذات المنشأ الأوروبي غير منتجة لدى الدول المغاربية ، زيادة على قطع الغيار، يتم إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية عليها في مدة أربع سنوات.

القائمة الثالثة :و هي تضم السلع الصناعية الأوروبية، و التي تنتج محليا لدى الدول المغاربية و تعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق[3].

ثانيا:حرية حركة المنتجات والسلع الزراعية: حددت الاتفاقيات مجال التجارة في السلع الزراعية، والتي تعتمد عليها بدرجة أكبر كل من تونس والمغرب، وبدرجة أقل الجزائر، ففي إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية بقيت التعاملات التجارية في المجال الزراعي متشددة، حيث اتفقت الأطراف على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما[4]، وتخضع المنتجات الزراعية والسمكية، لدول المغرب العربي إلى رسوم جمركية ورقابة

---

[1]–هي المرحلة التي تسمح للمؤسسات الصناعية المغاربية بإعادة هيكلتها و تأهيلها بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التجارة الحرة، و كانت محددة ب 12 سنة.

[2]– شريط: **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي–** ، المرجع السابق، ص:136 .

[3]– زعباط: المرجع السابق ، ص:58.

[4]– من نص اتفاقية برشلونة على الرابط http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2.

شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تخضع المنتجات الأوروبية المصدرة للدول المغاربية لإجراءات أخف من ذلك ، وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

1/ أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية على تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم كلا طرفين.

2/تحدد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولان يتضمن الأول قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية، مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية، وتحديد حصة الاستيراد، بينما يتضمن الثاني قائمة المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية والحصة المتفق عليها، وكل زيادة في الحصة المحددة تخضع لشروط جمركية أخرى[1].

ثالثا:تحرير تجارة الخدمات: يشير مصطلح الخدمات عادة إلى أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي مثل المحاسبة، التوزيع، أعمال المصارف والتأمين، السياحة، الصحة، التعليم، النقل، خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية،...إلخ، وقد وقعت كل من تونس والمغرب والجزائر على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولم يرد أي التزام محدد بتحرير التجارة في الخدمات ، و إن كانت كل الاتفاقيات الثلاث تشير فقط إلى التزامات وتعهدات كل طرف في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات[2].

وتتكون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من ثلاثة عناصر رئيسية، الأول يتضمن اتفاق على الإطار الذي يرسي المبادئ والقواعد العامة التي ستطبق على كافة الإجراءات التي تؤثر في تجارة الخدمات، بما في ذلك معاملة الدولة الأولى بالرعاية، الثاني والذي يعتبر اساس هذا الاتفاق، يتكون من التزامات محددة خاصة بالقطاعات، بشأن المعاملة

[1]– شريط: **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي**– ، المرجع السابق، ص: 140.

[2]–نفسه: ص: 143.

الوطنية وإتاحة الوصول إلى الأسواق، وهي مدرجة في جدول تقدمه كل دولة، أما العنصر الثالث فهو يتضمن التفاهم على الدخول في مفاوضات دورية لتحرير تجارة الخدمات[1].

المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي والمالي

يعتبر التعامل الاقتصادي والمالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية في إطار الشراكة الاقتصادية، كما وأنه يمثل أساس أو مصدر لنجاح هذه الشراكة، وفي هذا الإطار تم التأكيد في مؤتمر برشلونة وبشكل أكبر على هذين الجانبين.

أولا: التعاون الاقتصادي:

إن التوجه إلى التعاون الاقتصادي سيؤدي إلى متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بغرض توفير فرص العمل وتوزيع الدخل، وتزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية وضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص وخوصصة المؤسسات العمومية، ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي :الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا تدعيم القطاع الخاص[2].

1/ الإصلاحات الهيكلية :إستراتيجية التأهيل الصناعي ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوربية–المغاربية من جهة، و للمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، وتم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي انتهت بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية يكون فيها

[1]–من نص اتفاقية الشراكة على الرابط http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2.

[2]–Abdelkader , Sid Ahmed : **les Economies maghrébines face aux défis de la zone de libre échange euro méditerranéen**, CNRS éditions, Paris :1996,p : 152.

مستوى المنافسة متقاربا، فعملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تتطلب أموالا خاصة و إجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل العملية، ووضع الأسس التي تديرها وتتابع تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات و تكييفها[1].

2/ الاستثمار الأجنبي المباشر: قامت الدول المغاربية بإحداث تغييرات على سياستها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم و الظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، و ما يتطلبه ذلك من الاتجاه نحو الاقتصاد الحر،وذلك تماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو متوسطية ، و ضمان لإنجاح هذه الاتفاقيات و الرفع من معدلات التجارة الخارجية تحضيرا للدخول في فضاءات منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ،وإنجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، و خاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، و خوصصة القطاع العام، حيث يعمل الاتحاد الأوربي جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ،و دخول رؤوس الأموال الأجنبية للدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة[2].

3/ تدعيم القطاع الخاص: تعتبر عملية التحرر الاقتصادي، و حرية المبادلات التجارية، التي اعتمدتها الدول المغاربية كسياسة لدفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام تؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة التي تنشأ بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة، فإنه من الضروري أن تولي أهمية كبرى لخوصصة المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية لهذا التحرر الاقتصادي فقد اعتمدت الدول المغاربية برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، و ذلك انطلاقا من قناعتها

---

[1]– شريط : **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي–** ، المرجع السابق،ص 153.

[2]–زين ،جروب ، كريستينا، كوستيال: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات ضرائب الشركات التوافق أم التناقض الضريبي، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، العدد2 ،واشنطن:2002،ص:23.

بالأهداف التي ستحققها من وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف تكمن في: تحقيق الكفاءة الاقتصادية و التكنولوجية و نمو قطاع الأعمال الخاص و تحقيق درجات عالية للمنافسة و تنمية أسواق رأس المال، و تخفيض الضغط المالي على الدولة و تشجيع الاستثمار الأجنبي، و تحقيق معدلات عالية للتشغيل و لو على المدى البعيد[1].

ثانيا : التعاون المالي

يعتبر التعامل المالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية في إطار الشراكة الاقتصادية، كما و أنه يمثل أساس مصدر لنجاح هذه الشراكة، و في هذا الإطار تم التأكيد في مؤتمر برشلونة خاصة على الجانب المالي، و على إقامة منطقة التبادل الحر و الوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا معتبرا لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول فقد عمد الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المغاربية من خلال تمويل المشاريع و المساهمة في نجاح عملية تأهيل اقتصاد الدول المغاربية[2].

و يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية المالية الأساسية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتنفيذ الشراكة و لتطبيق التزاماتها، و يقدم هذا البرنامج إجراءات الدعم الفني و المالي التي تناسب هياكل الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في الدول المغاربية، وقد اعتمد هذا البرنامج في جويلية 1996 من طرف مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، ليدخل حيز التنفيذ في 02 أوت 1996 و يختص بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية التي تدخل ضمن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[3].

و تتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة فيما يلي:

---

[1]– محمود، خالد المسافر: **العولمة الاقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد:2002 ،ص:88.

[2]– زكي ،حنوش: مقال:(دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي)، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد 82، الإمارات العربية المتحدة: 2000، ص: 39.

[3]– زكري: المرجع السابق، ص:81.

أولا :برنامج ميدا[1]

هو عبارة عن صيغة جديدة اعتمدتها الجماعة الأوربية على اثر مؤتمر برشلونة ،في إطار دعم الشراكة الأوربية المتوسطية ،متمثلة في غلافات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، و مدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية و كذا احترام حقوق الإنسان و تطبيق الديمقراطية في هذه الدول،ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية الاستقرار السياسي و الديمقراطية، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة أورو–متوسطية، و تطوير التعاون الاقتصادي و الاجتماعي، و الرفع من المقومات الإنسانية و القيم الثقافية[2].

إن برنامج ميدا يحل محل بروتوكولات التعاون الثنائية السابقة، و امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999 ، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد(تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فقط) مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي[3].

أما المرحلة الثانية ، فامتدت من سنة 2000 حتى 2006 و تبلغ الأموال المخصصة لهذه المرحلة 5.35 مليار أورو ، و يقدم الدعم في شكل منح، و يحتوي برنامج ميدا على جهاز خاص يمكن من خلاله أن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم المنح للدول الأعضاء بسعر فائدة مدعوم[4].

---

[1]– ميدا (MEDA): هو اختصار لـ(**MEDA : abréviation de (mesures d'accompagnement**)

[2]– شهرة ، عديسة : **أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة:2008،ص: 94.

[3] –Stephane, C.Calleya: Op.Cit, p:85,86.

[4]– زعباط: المرجع السابق ،ص: 53.

ثانيا :البنك الأوروبي للاستثمار

هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوربي، يتمتع بالاستقلالية المالية، و تتمثل مهمته في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة، و منذ إعلان برشلونة 1995ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة(الطاقة، الاتصالات،البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميدا ما قيمته 7.4 مليار[1].

وفيما يخص المساعدات المالية المقدمة في اطار برنامج ((ميدا)) للدول المغاربية فكانت كالآتي:

أولا: المساعدات المالية لتونس

لقد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الموجهة لتونس في إطار برنامج ميدا مبلغ 685,85 مليون أورو ، حددت حصة الفترة الأولى بمبلغ 428 مليون أورو ، و الثانية بمبلغ 257,85 مليون أورو، أما التسديدات المحصلة فهي لا تتماشى مع المبالغ المحددة بحيث بلغت هذه التسديدات الفعلية ما قيمته 342,4 مليون أورو من أصل ما هو محدد 685,85 مليون أورو، أي لم تتجاوز نسبة التسديد 50% مما هو محدد[2].

ثانيا: المساعدات المالية للمغرب

بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا مبلغ 1.038,6 مليون أورو ، حددت حصة الفترة الأولى بمبلغ 656 مليون أورو ، و الثانية بمبلغ 382,6 مليون أورو، أما التسديدات التي تم الحصول عليها من طرف

[1]– حمد، بومزة : **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية**، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو–متوسطية، جامعة سطيف: 2004 ، ص ،ص: 6–11.

[2]– لمين، عايد: **الشراكة الأورومتوسطية و آثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و وعلوم التسيير، جامعة الجزائر : 2004،ص:50.

المغرب لا تتعدى مبلغ 310,5 لغاية نهاية عام 2002 ، أي لم تتجاوز هذه التسديدات الفعلية نسبة 30% مما هو محدد[1].

ثالثا: المساعدات المالية للجزائر

على الرغم من أن الجزائر كانت آخر بلد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، إلا أن مقدار ما استفادت منه كمساعدات مالية لا يستهان به، و يعتبر برنامج ميدا الوسيلة الأساسية لتقوية هذه الشراكة ، و ذلك من خلال ما برمج في إطاره من مساعدات مالية موجهة للجزائر، وقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995-2002 بمبلغ 304,2 مليون أورو موجهة لدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين ، تغطي الفترة الأولى 1995-1999 في إطار برنامج ميدا1 بمبلغ 164 مليون أورو ، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2002 في إطار برنامج ميدا2 بمبلغ 140,2 مليون أورو[2].

المبحث الثالث : انعكاسات اتفاقيات الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية

إن آثار اتفاقيات الشراكة سواء تعلق الأمر بالجانب الايجابي أو السلبي تختلف وقعها من بلد مغاربي لآخر حسب هيكل صناعاته، وهيكل صادراته وارداته، وحسب نوعيه المنتجات التي يتعامل بها تجاريا، ولكن الأمر الذي لا يختلف حوله اثنان هو وجود آثار ومنعكسات سلبية على اقتصاديات البلدان المغاربية، وخاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، هذه الآثار ستمس اقتصاديات الدول المغاربية وتحدث

[1]- عايد: المرجع السابق، ص:51.

[2]- سمير، ميموني: **الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، ملتقى دولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية، جامعة فرحات عباس سطيف :13 و14 نوفمبر 2006،ص16:.

إختلالات في توازناتها على المستويين الجزئي والكلي، وعلى جوانب مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية[1].

فتأكيد الاتحاد الأوربي على مجال تحرير المنتجات الصناعية دون المنتجات الزراعية، كان ينذر منذ البداية بخسائر جمة ستلحق اقتصاديات الدول المغاربية، على اعتبار ان معظم المنتجات المغاربية المصدرة إلى الاتحاد الأوربي هي منتجات فلاحيه، أما الصناعية فهي ضئيلة ،فمنذ التوقيع على الاتفاقية بدأت الدول المغاربية في تنفيذ التزاماتها بدءا من الجدول الزمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات الأطراف الشريكة، و التخلي عن القيود و القواعد الحمائية، والتحفيزات الانتقائية للمنتجات الوطنية، و للصادرات منها إلى بلدان الاتحاد الأوربي .

هذه الأوضاع المستجدة خلقت مصاعب جديدة أمام دول المغرب العربي فيما يتعلق بمحدودية وضعف القدرة التعويضية للخسائر المتوقعة على حصيلة إيراداتها من الرسوم الجمركية، و التي تشكل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية ، وأكثر من 10% من مجموع إيراداتها[2].

إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية يؤدي إلى انخفاض في قيمة التحصيل الضريبي ، والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، زيادة على انخفاضه من جراء التعديلات المفروضة على هذه البلدان في إطار سياسات التعديل الهيكلي ، وهذا ما يحدث اختلالا في مستوى الطلب العام و بالتالي اختلال في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية ، إضافة إلى أن هذه الشراكة خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دول المغرب

[1]– شريط : **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي**– ، المرجع السابق، ص:181.

[2]– صالح ،صالحي : مقال: (التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي)، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، العدد 2، جامعة سطيف:2003،ص:36.

العربي وهي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالمؤسسات المغاربية التي ستدخل منطقة تجارة حرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوربي و اتحاد المغرب العربي، سيجعل المنافسة محسومة منذ البداية لصالح الاتحاد الأوربي ، وهذا يتطلب اعتماد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركية الاقتصادية[1].

بالرغم من إن هذا الانفتاح يمثل حافزا للنمو الاقتصادي وتطوير الإنتاج الصناعي المحلي للدول المغاربية، فإن المخاطر المترتبة عليه تتجلى في ظل الوضع الصعب لاقتصادياتها، ولأن برنامج التأهيل الصناعي لا يبدو كافيا لمواجهة كل الإصلاحات الهيكلية المراد تحقيقها، وذلك لأن المهلة المحددة (اثنا عشر عاما)، والجداول الزمنية المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد لا تتناسب مع الواقع المغاربي[2].

وبعبارة أخرى، فإن الآثار على النشاط الإنتاجي للدول المغاربية جراء هذا الانفتاح والتحرر التجاري متعددة يمكن أن تتسبب في تخلي البلدان المغاربية عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، وإغلاق وحدات إنتاجية، وإعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي.

إن تزايد الانفتاح يؤدي إلى اختفاء جزء مهم من النسيج الصناعي للدول المغاربية، خصوصا المؤسسات الصغيرة غير المصدرة، وبطبيعة الحال سيكون لهذا الاختفاء عواقب على التشغيل وسوق العمل، وتساهم في تفاقم حدة البطالة، و تمويل تأهيل المؤسسات الإنتاجية الصناعية سيتطلب مبالغ مالية كبيرة تتجاوز بشكل واسع إمكانيات السوق المالي للبلدان المغاربية، في الوقت الذي تظل فيه المساعدات المالية الأوروبية ضعيفة،

[1]– بخوش :المرجع السابق ،ص ص: 312،313.

[2]– شريط: **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي**– ، المرجع السابق، ص:184.

ولا تغطي تكلفة تأهيل هذه المؤسسات، ولا حتى ما ستخسره هذه الدول جراء ضياع المداخيل الجبائية مع تفكيك الرسوم الجمركية المتفق عليها، ويقدر هذا الضياع بنسبة متوسطة تعادل 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية[1].

إضافة إلى أن الشراكة ستؤدي لتعميق العجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات على المدى القصير للبلدان المغاربية، ذلك أن انفتاح أسواق هذه الدول على منافسة المنتجات الأوروبية سيترجم بزيادة سريعة في الواردات التي سيتم تحفيزها في نفس الوقت الذي يجري فيه التفكيك الجمركي من طرف البلدان المغاربية، واستمرار القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على المنتجات الفلاحية، بينما يبقى نمو الصادرات المغاربية ضعيفا في انتظار تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي إن تحققت سيكون أثرها على المدى الطويل[2].

[1]– شريط: المرجع السابق، ص:191.

[2]– عدنان، مصطفى: مقال: (العرب والطاقة والنظام الدولي الجديد)، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 189 ، بيروت: 1994، ص:112.

الخاتمة

ان الجانب الاقتصادي في العلاقات القائمة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية، فهو يعتبر نقطة انطلاق متينة من اجل الوصول الى أنواع أخرى من التعاون.

فالتعاون الاقتصادي يمثل تحديا حقيقيا لمختلف الأطراف المشاركة فيه نظرا لضرورة الوصول الى نتائج إيجابية وهذا من اجل تحسين الأوضاع السائدة في المنطقة فمن دون الوصول الى النتائج المرجوة والمتمثلة أساسا في بناء جسور مشتركة نحو التطور والرقي في المتوسط، تبقى الأوضاع السائدة من تدهور اقتصادي وعدم استقرار سياسي وكذا التمايز الثقافي.

ومن خلال دراستنا لطبيعة العلاقات الاقتصادية الأورو متوسطية وتتبعنا لمسارها خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات:

أولا: يتسم الاقتصاد العربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاكها النسبي للموارد الطبيعية واليد العاملة ، و الاعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الأولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا.

ثانيا: عجز مشاريع التكامل الاقتصادي العربي على تنوعها وكثرتها أن تكون سبيلا نحو تحقيق التنمية في الأقطار العربية بفعل اخفاقها لعدة أسباب كغياب الإرادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية العربية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما.

ثالثا: اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي لم تنجح في تحقيق تنمية الاقتصاديات العربية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية.

رابعا: اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تنطوي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب(التجارية ،الاقتصادية والمالية) قد تحول دون استفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي.

خامسا: لقد أظهرت اتفاقيات الشراكة مدى تفرق الدول العربية حيث أن الطرف الأوربي دخل في هذه الاتفاقيات ككتلة واحدة تضم خمسة عشر دولة قابلة للتوسع المستمر، بينما دخل الطرف العربي هذه الاتفاقيات كدول متفرقة على رغم انتمائها إلى نظام إقليمي واحد أسبق في وجوده من النظام الأوربي نفسه.

سادسا: تعد حصيلة الشراكة الأورو متوسطية لعدة سنوات بعد برشلونة جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة (تحسين المنافسة، تحسين نوعية المنتجات المصدرة وتحسين إنتاجية المؤسسات، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي).

سابعا: من خلال دراسة العلاقات الاورومتوسطية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ينتج آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف وهو أمر لم يكن في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية المتوسطية في إطار اتفاقيات الشراكة.

نستنتج أخيرا أن الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة، وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها.

الملاحق

الملحق 1

خريطة تمثل الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية (برشلونة 1995م)

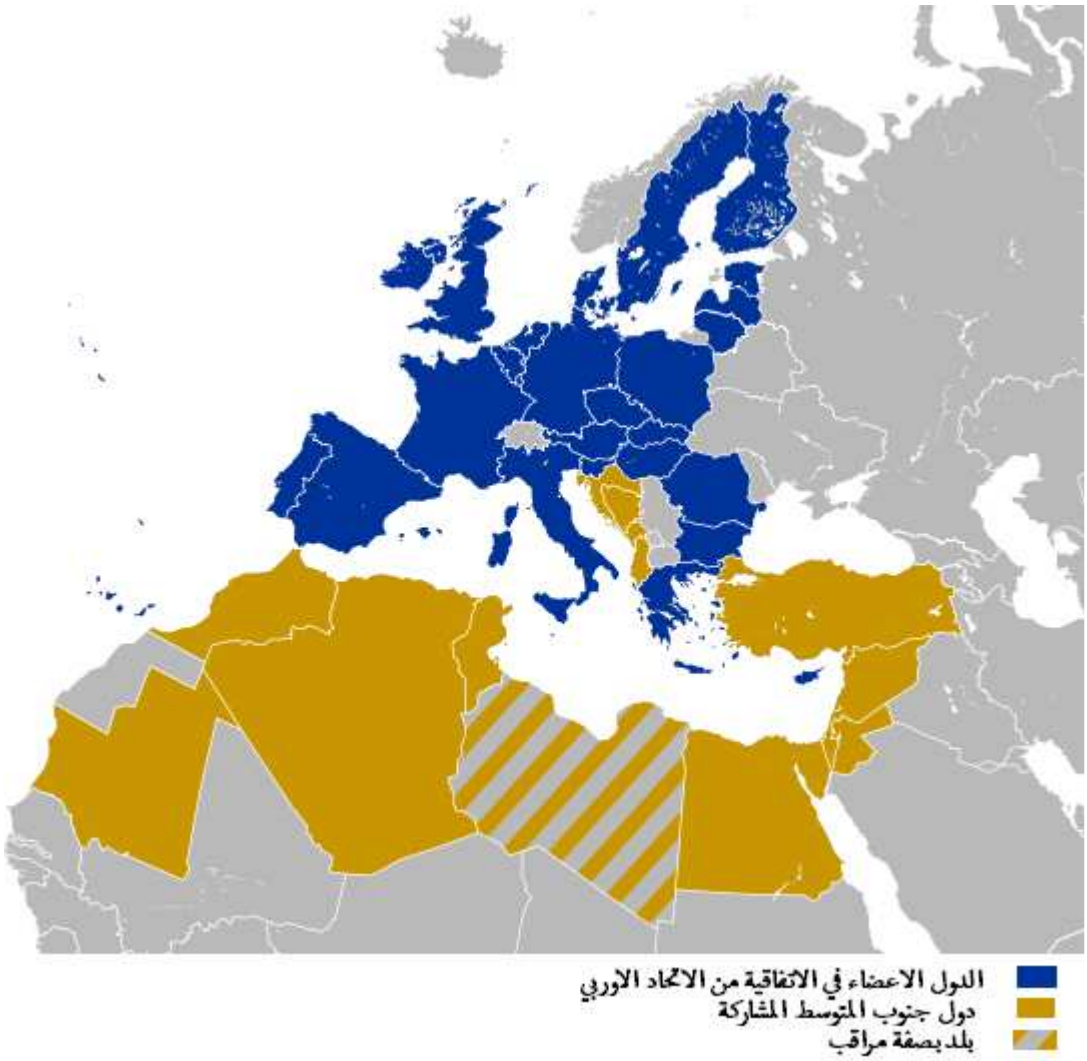

المصدر :ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،الشراكة الاورومتوسطية،7-03-2016، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B4.

الملحق 2

إحصائيات خاصة بالدول الاورومتوسطية

جدول رقم 1: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للدول المغاربية

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس
السكان عام 2000 (مليون نسمة)	31.2	28.2	9.5
السكان عام 2010 (مليون نسمة)	39.0	33.6	11.4
الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 (مليار دولار)	46.9	35.6	19.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1996-2000 (%)	5.0	4.2	5.5
نسبة التضخم للفترة 1990-2000 (%)	20.4	4.8	4.5
معدل البطالة 1999 (%)	33.0	19.0	15.6
عجز الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 (%)	1.9	2.5	2.7
المديونية الخارجية عام 2000 نسبة إلى الناتج .م. الإجمالي (%)	60.0	52.0	53.0
خدمة الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات عام 1999 (%)	38.6	25.0	16.0

المصدر: عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي–**، المرجع السابق،ص130.

جدول رقم 2: تطور المعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية (مليون أورو)

الدول المتوسطية	واردات الاتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية		صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية	
	1990	**2000**	**1990**	**2000**
الجزائر	7280	16480	5209	6098
اليونان	601	999	2364	3105
مصر	2390	3377	4456	7828
إسرائيل	3626	9876	5456	15693
الأردن	96	179	868	1616
لبنان	93	204	909	2664
مالطا	848	1007	2071	2778
المغرب	3116	5994	3695	7689
سوريا	1295	3427	909	1757
تونس	2285	4762	3053	6009
تركيا	6214	17500	8177	29736

Source : Commission Européenne, Direction Générale du Commerce (Rapports, Année 1991 et 2001).

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1/ باللغة العربية:

1. أمين، سمير، فيصل، ياشير: البحر المتوسط في العالم المعاصر دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي وتركيا وجنوب أوربا)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان:1988.

2. أمين، سمير، وآخرون: **العلاقات الأوربية العربية قراءة عربية نقدية**، مركز البحوث العربية، مصر :2002.

3. البار، أمين: **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر:2014.

4. بخوش، صبيحة: اتحاد **المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن:2010.

5. بخوش، مصطفى: **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر: 2006.

6. توفيق حقي، سعد: **علاقات العرب الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: 2003.

7. الحاج، علي: سياسات **دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان:2005.

8. خالد المسافر، محمود: **العولمة الاقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد:2002.

9. خضر، بشارة: أوربا **من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008م**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: 2010.

10. رفعت، محمد: **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، مصر: 1959.

11. رياض، محمد: **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر: 2014.

12. الزوى، أبو العلاء: **السلم والأمن في البحر المتوسط**، د ن، لبنان: 1989.

13. شريف، إبراهيم: **أوربا دراسة إقليمية لدول أشباه الجزر الجنوبية**، ط3، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1990.

14. صاغور، هشام: **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط،** مكتبة الوفاء القانونية، مصر:2010.

15. عبد الناصر، مانع جمال: **التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر:2006.

16. علي داهش، محمد: **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، العراق: 2012.

17. بن فيحان المرزوقي، عمر: **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد** الإسلامي، مكتبة الرشد، السعودية: 2006.

18. كامل، فؤاد نهرا، مصطفى، محمد: **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: 2001.

19. لعلو، فتح الله: **المشروع المغاربي** والشراكة الاورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب :1997.

20. المجدوب، أسامة: **العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر:2000.

21. مرسي، محمود: **دراسات الجغرافيا السياسية**، دار المعرفة الجامعية، مصر:1988.

22. مرير الجميلي، صدام: **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، لبنان: 2009.

23. نافعة، حسن: **الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: 2004.

2/ باللغة الأجنبية:

24. C.Calleya, Stephane: **evaluating euro Mediterranean relations**, Routledge, London and New York:2005.

25. Khader, Bichara: **le partenariat euro- méditerranée après la conférence de Barcelone**, l'harmattan ,paris : 1997.

26. oulalou, Fath Allah:**après Barcelone le Maghreb est**

nécessaire, L'harmattan, paris :1996.

27. Ravenal ,Bernard: **Méditerranée le nord contre le sud**, éditions l'Harmattan, Paris :1996.

28. Sid Ahmed ,Abdelkader: **les economies maghrébines face aux défis de la zone de libre échange euro méditerranéen**, CNRS éditions, Paris :1996.

ثانيا: البحوث الجامعية

29. بطاطاش، نذير: التعاون **الأوربي –الإفريقي بين الشراكة والتنمية الجزائر نموذجا،** رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة :2010.

30. بوجلخة، إبراهيم: **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوربي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة :2013.

31. بوعلي، هشام: **الشراكة الأورو متوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان: 2008.

32. بومدين، حسين: **مزايا وتكاليف الاتفاقيات الأورو متوسطية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان :2003.

33. جديد، لبنه: **السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا:2004.

34. زكري، مريم: البعد **الاقتصادي للعلاقات الأوربية–المغاربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة تلمسان: 2011.

35. شريط، عابد: **دراسة تحليلية لواقع أفاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية –حالة دول المغرب العربي–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر: 2004.

36. صمارة، محمد سليم: **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو–متوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر :2002.

37. عايد، لمين: **الشراكة الأورو – متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر :2004.

38. عديسة، شهرة: **أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة:2008.

39. جمال، عمورة: **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2006.

40. كاتب، أحمد: **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر:2001.

ثالثا: المجلات

41. تواتي، بن علي فاطمة: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، **مجلة الباحث**، العدد 06، 2008.

42. تومي، عبد الرحمان: الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو متوسطية، **مجلة دراسات اقتصادية عربية**، العدد10 ، بيروت:2008.

43. جروب، زين، كوستيال، كريستينا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات ضرائب الشركات التوافق أم التناقض الضريبي، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، العدد2 ، واشنطن:2002.

44. حنوش، زكي: دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد 82، الإمارات العربية المتحدة: 2000.

45. زعباط، عبد الحميد: الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 1، جامعة الجزائر: 2004.

46. شريط، عابد: الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 39، الجزائر: 2007.

47. صالحي، صالح: التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوربي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 2، جامعة سطيف:2003.

48. عدالة، جعفر: تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 19، جامعة سطيف: 2014.

49. لحسن علاوي، محمد: اتفاقيات الشراكة الأورو عربية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 16، جامعة غرداية: 2012.

50. محسن، أنيس: برنامج ميدا للشراكة الاوربية المتوسطية، مجلة المستقبل، العدد 1302، بيروت:2003.

51. محمود عبد الناصر، وليد: التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، **مجلة السياسة الدولية، العدد** 124، مصر:1996.

52. مصطفى، عدنان: العرب والطاقة والنظام الدولي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 189، بيروت:1994.

رابعا: التقارير والدراسات

أولا: باللغة العربية

53. صندوق النقد العربي وآخرون: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي :1996.

54. مركز الدراسات العربي الأوربي: التحديات **الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس:1994.

55. مركز الدراسات العربي الأوربي: العلاقات العربية الأوربية: حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس:1997.

2/ باللغة الأجنبية

56. Commission européenne، **Direction générale du commerce** (Rapports، Année 1991 et 2001).

خامسا: المداخلات

1/باللغة العربية:

57. البريكان علي بلبل، سعود: **التكامل الاقتصادي العربي التحديات والأفاق**، الندوة العلمية الدولية في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، الإمارات: 23-24 فيفري 2005.

58. بوحمزة ،حمد : **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية**، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو-متوسطية، جامعة سطيف : 2004.

59. حكيمي، توفيق : **محاضرات في ملتقى العلاقات الاورومغاربية**، كلية العلوم السياسية ،جامعة عنابة : 2010.

60. سعداوي ،يوسف : **آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية**، ندوة علمية دولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف : 9،8 ماي 2004.

61. الشكري ،محمد : **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر : 7-8 نوفمبر 2007.

62. عبد الفتاح تغيان، أحمد : اتفاقيات **المشاركة العربية – الأوروبية الفرص والتحديات**، ورشة عمل تأثير اتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية، الكويت : 23، 24 جانفي 2001.

63. عبد الله المنيف ،ماجد : **منطقة التجارة العربية الكبرى و مستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك**،ملتقى التكامل الإنتاجي و زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر :21-23نوفمبر 2010.

64. ميموني، سمير : **الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة – دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، ملتقى دولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطية، جامعة فرحات عباس سطيف : 13 و14 نوفمبر 2006.

2/باللغة الأجنبية:

65. Majza, Beatrice : **les communautés et l'union européennes face aux défis de l'élargissement**, publication des actes du colloque de Besançon, 17et18 octobre 2002.

سادسا: المواقع الالكترونية

66. http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2 le 23/03/2016 à 11: 17 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة..... أ – د

الفصل الأول : دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأوربية المتوسطية

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.....7

المبحث الثاني: تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي.....9

المبحث الثالث: محاولات التكامل الاقتصادي بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط.....11

الفصل الثاني : مسار التعاون الأوربي المتوسطي

المبحث الأول: اتفاقيات التعاون الأوربي المتوسطي.....17

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للشراكة الاورومتوسطية.....20

المبحث الثالث: قيود وتحديات اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.....24

الفصل الثالث : واقع الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية

–دول المغرب العربي أنموذجا–

المبحث الأول: تطور العلاقات التجارية.....31

المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي و المالي.....35

المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقيات الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية.....40

خاتمة.....45

الملاحق.....48
قائمة المصادر و المراجع 51
فهرس المحتويات.....59